

بتحديد المسؤولية عن الاخفاق الذي مني به الحزب وباستخلاص الاستنتاجات: «منذ اقامة حكومة الوحدة الوطنية، كان في كلا الحزبين عناصر تؤمن بوجود اقامة حكومة ضيقة القاعدة. في الليكود وزراء الاشتراطات ومعسكرهم، وفي المعراخ شركة المفكرين محدودة الضمان، وهي مجموعة لا داعي لذكر اسماء اعضائها، لكنني اقول انها كانت تتمتع بنفوذ لدى رئيس الحزب» (يديعوت احرونوت، ٢٧/٤/١٩٩٠). واتهم رابين المجموعة هذه بانها خلقت اجواء وكأنه هو الحائل دون تحقيق فرصة اقامة حكومة ضيقة القاعدة برئاسة حزب العمل، بهدف الحؤول دون بيرس وتشكيل حكومة برئاسته. ونفى رابين هذا الاتهام، مشككاً في صحة النهج الذي تبنته تلك المجموعة، والقائم على اساس امكان ردم الهوة بين قوى اليسار والاحزاب الدينية الاصولية. وخلص رابين، في كلمته، الى وجوب استخلاص الاستنتاجات الشخصية مما حصل، معلناً انه قد اخطأ عندما فضّل الحفاظ على سلامة البيت الداخلي، بدلاً من خوض الصراع ضد المواقف الخاطئة، كي لا يتهم بأنه المسؤول عن احباط المسار. واكد رابين، في تلك المقابلة، عزمه على خوض المناقشة على زعامة الحزب وطريقه (المصدر نفسه).

وانسجماً مع هذا الموقف، اقترح رابين، في كلمته في جلسة مكتب حزب العمل، تبني اقتراح يدعو الى الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. قال رابين: «انا اؤيد الاستجابة لمشاعر الجمهور والواقع السياسي في اسرائيل، وبالتالي العمل على خلق واقع تكون فيه الحكومة قادرة على الحسم». وأضاف: «من اجل ذلك، فاني اقترح الفصل بين الانتخابات العامة وبين الانتخابات الشخصية لرئيس الحكومة». ولتحقيق اقتراحه هذا، طالب رابين بوضع الموضوع السياسي جانبا، اذا وافق الليكود على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لفترة ستة شهور، يصار، بعدها، الى انتخاب رئيس الحكومة. ووفقاً لاقتراح رابين، فان رئيس الحكومة ينتخب على اساس شخصي من جانب كل اصحاب حق الاقتراع في الدولة. وليس بإمكانه ان يشغل منصبه لأكثر من ولايتين متتاليتين، ولا يمكن اقالته إلا بأكثرية ثلثي عدد اعضاء الكنيست، ويكون له حق النقض على قرارات الكنيست، التي تتخذ بأكثرية ٦٠ في

مزاحي مخلصاً لميوله بدعم حكومة، برئاسة شامير، واذا عاد شارير الى الليكود، فستكون لشامير حكومة ذات قاعدة ضيقة فعلاً، ولكنها متجانسة» (افتتاحية، المصدر نفسه).

في هذا الوقت بالذات، كان حزب العمل يتعرّض لأزمة داخلية، على خلفية اخفاق بيرس في المسار الذي قاده لاسقاط حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شامير، من خلال التقدير أن الظروف سانحة لتشكيل حكومة بديلة، برئاسة حزب العمل؛ وانفجر الصراع داخل حزب العمل في جلسة مكتب الحزب الاسبوعية التي كان الموضوع الرئيس على جدول اعمالها تحديد موقف الحزب وطريقه، في اعقاب اخفاق بيرس في تشكيل الحكومة، وتكليف شامير بالمهمة. وبرز التباين في تقييم المرحلة السابقة، مرحلة اسقاط حكومة شامير ومحاولة تشكيل حكومة برئاسة بيرس، في كلمتي، زعيم الحزب بيرس ووزير الدفاع السابق، اسحق رابين.

في خطابه، دعا بيرس الى بذل الجهود للحؤول دون تساقط اي عضو من اعضاء الكنيست المحسوبين على معسكر حزب العمل، «لأن خطر تشكيل حكومة يمينية هو خطر فعلي» (في هذا الوقت، كان عضو الكنيست شارير يعلن عن عودته الى صفوف الليكود). وتحدث بيرس عن الوضع الذي آلت اليه الازمة الحكومية، فاشار الى ان هناك حزبين على الاقل (المقدال وشاس) اعلنا انهما يؤيدان، كأفضلية اولى، العودة الى اطار حكومة الوحدة الوطنية، او اذا تعذّر ذلك، الذهاب الى انتخابات عامة مبكرة. وأضاف: «سنعمل بكل وسيلة للحؤول دون اقامة حكومة قد تسيء لمصالح اسرائيل. ونحن لم نشترط، ابدأ، الانضمام الى اية حكومة على اساس حجمها، او شكلها. فكل حكومة تردّ بالايجاب عن اسئلة بيكر، وتتجه في اتجاه السلام، سوف نؤيدها. انني اقترح ان يباشر الحزب مناقشات جادة حول موضوع تغيير طريقة الانتخابات، ونظام الحكم، من طريق الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة». ودعا بيرس الى عدم التباكي على ما حصل، «لأننا لسنا في ايام حداد». فالحركة يجب ان تواجه كل وضع وان تخوض الصراع» (دافار، ٢٧/٤/١٩٩٠).

أمّا رابين، فطالب، في سياق مقابلة صحفية،